الرياض أمام ضغوط أمريكية أوروبية للإفراج عن أمير معتقل

التغيير:

تتصاعد ضغوط أمريكية وأوروبية على مملكة آل سعود ، من أجل الإفراج عن سلمان بن عبد العزيز ووالده، المعتقلان لدى الرياض منذ 2018.

وقالت شبكة TV ND في تقرير إن الرياض تواجه جماعات ضغط جندت مليوني دولار، من أجل دفع الرياض إلى الإفراج عن سلمان، بالإضافة لالتماسات مشرعين أوروبيين، في ظل أجواء حملة الاعتقالات التي يشنها ولي عهد مملكة آل سعود محمد بن سلمان على معارضيه من الأسرة المالكة.

وأشارت الشبكة إلى أن اعتقال سلمان ووالده، جاء ضمن حملة "القمع التي يشنها ابن سلمان، والتي لم تقتصر على منافسيه المحتملين، بل شملت من لا يشكلون تحديا واضحا لسيطرته".

ولفتت إلى وصول حملات الاعتقالات إلى أفراد عائلة اللواء السابق في الداخلية، والرجل الأمني سعد

الجبري، الذي فر إلى كندا حاملا معه أسرار الدولة.

وقالت الشبكة إن سلمان متعدد اللغات، ويبلغ من العمر 37 عاما، وكان تلقى تعليمه في السوربون في باريس، ولا يعرف أن له طموحات سياسية، و"اكتسب سمعة بأنه شيك على بياض لتمويل المشاريع التنموية في الدول الفقيرة".

ونقلت عن مساعد للأمير قوله: "هذا ليس مجرد اعتقال غير قانوني، هذا اختطاف في وضح النهار هذا اختفاء قسري."

وقالت إن سلمان، وبعد سنوات من الاعتقال في سجن الحائر مشدد الحراسة قرب الرياض، وبعد ذلك داخل فيلا خاصة مع والده عبد العزيز بن سلمان، نقل إلى موقع سري في آذار/مارس.

وأشارت إلى أنه أعيد للفيلا بشكل غامض، الأسبوع الماضي، للم شمله مع والده، بحسب 3 مصادر. ولم يتضح سبب نقله إلى الموقع السري. وقالت المصادر إن المخابرات تراقب مكالماته الهاتفية مع عائلته.

وأضافت الشبكة: "لكن عودته، قد تكون علامة مبدئية على أن الضغط الدولي من أجل إطلاق سراحه ناجح".

وقال مارك تارابيلا نائب رئيس الوفد البرلماني للعلاقات مع شبه الجزيرة العربية إن "البرلمان الأوروبي طلب بالفعل معلومات عن القضية في رسالة موجهة إلى ولي عهد مملكة آل سعود محمد بن سلمان الذي لا زال لم يقدم إجابة".

وجاء في رسالة تابيلا: "أود أن أطلب منكم إثارة هذه القضية مع أعلى السلطات المختصة للإفراج عن سلمان". مضيفا: "ما زلت واثقاً من أن الإفراج سيؤثر إيجابياً على علاقات البرلمان الأوروبي مع مملكة آل سعود ".

وبالتزامن مع المطالبات الأوروبية، وقعت مجموعة سونوران، وهي إحدى جماعات الضغط الرائدة في واشنطن، التي يرأسها روبرت ستريك، عقدا بقيمة مليوني دولار، لقيادة حملة ضغط للإفراج عن سلمان، مع حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد الأوروبي، بحسب إيداع في وزارة العدل الأمريكية.

وترأس الحملة ستريك بفعل صلاته الوثيقه مع إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، حليف ابن سلمان،

ويقود حملة الضغط للإفراج عن الأمير كذلك، هاشم مغل، وهو باكستاني، عمل مستشارا ماليا سابقا سلمان والذي جمع 2 مليون دولار من ثروته الشخصية لممارسة الحملة، عبر أصدقاء الملك سلمان المؤثرين، "في مقامرة يمكن أن تأتي بنتائج عكسية في مملكة ينفر حكامها الاستبداديون بشدة من الانتقادات العامة".

ولفتت الشبكة إلى أن "الحملة قد تكون الأمل الوحيد للإفراج عن سلمان، في ظل الصراع الذي تعيشه المملكة مع الركود الاقتصادي جراء تفشي فيروس كورونا، وقلق واشنطن من سياسات محمد بن سلمان العدوانية".

وتطرقت الشبكة إلى أن الحملة التي يقودها ولي عهد مملكة آل سعود ، ضد أفراد في العائلة المالكة، وقالت إن سلمان جاء ضمن هذه الموجة لإقصاء المنافسين، والاستحواذ على السلطة في عملية غير مسبوقة لدى الحكام السابقين.

وأشارت إلى اعتقال ولي عهد مملكة آل سعود السابق بن نايف، وعمه أحمد بن عبد العزيز، بسمة بنت الملك سعود، بسبب الاعتقاد أنها قريبة من ابن نايف مع ابنتها.

وقال مصدر إن عائلتها فقدت كل اتصالها بالأميرة بعد أن نشروا مناشدة يائسة على تويتر لإطلاق سراحها في أبريل /نيسان.

ورأت الشبكة أن الأكثر إرباكا في اعتقال سلمان، أن عمله الخيري غير السياسي، جعله منافسا غير متوقع ل بن سلمان.

وقالت إن ما أزعج الرياض، اجتماع سلمان مع عضو الكونغرس آدم شيف، وهو ديمقراطي وناقد لترامب، قبل الانتخابات الأمريكية عام 2016.

ولفت مقربون من سلمان إلى عدم مناقشة "أمور سياسية". وقال مكتب شيف كذلك: "إنه لا يتذكر تفاصيل المناقشة لكنهم ربما تحدثوا عن مملكة آل سعود بشكل عام".

وقالت كيرستن فونتينروز المسؤولة السابقة بالبيت الأبيض، والمسؤولة عن السياسة تجاه مملكة آل سعود ، "إن الذين دفعوا من أجل هذا الاعتقال أساؤوا فهم السياسة الأمريكية بشكل خطير".

وحذرت من "عواقب الاستمرار بالاعتقال في حال قاد الديمقراطيون الإدارة المقبلة"